

لقاء الرائد فانسون مونتاي بالشهيد مصطفى بن بولعيد عام 1955

من الإستنطاق إلى الإستجواب

The meeting between Major Vanson Montai and the Martyr Mustafa Ben Boulaid 1955 through the questioning and the interrogation

أ د بوضرساية بوعزة - جامعة الجزائر 2 -

عضو المجلس العلمي للمركز الوطني د ب - ت ع ج/ن 1ع

مدير مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ

الملخص :

تتناول الدراسة مسألة كبيرة مست أحد قادة ثورة أول نوفمبر ومفجريها ومسؤول المنطقة الأولى- أوراس النمامشة-والذي تولى مهمة شراء الأسلحة من القطر الليبي الشقيق لتزويد الثورة في كفاحها العسكري ضد قوات الاحتلال الفرنسي ولصعوبة المأمورية بعد تنقله عن طريق الأراضي التونسية تم اكتشافه من طرف المخابرات الفرنسية بعد أن وشي به ونقل إثرها إلى العاصمة تونس للاستنطاق وهي المهمة التي كلف بها المستعرب الفرنسي الرائد فانسون مونتاي من أمر من الحاكم العام آنذاك اليهودي جاك سوستال لكن هذا الضابط المستعرب لم ينجح في استنطاق بن بولعيد واستعصى عليه الأمر ليتم نقل القائد مصطفى بن بولعيد إلى سجن الكدية بقسنطينة ولم يمكن مستنطقه من معرفة حقيقة الثورة الجزائرية بل أكد له أنه مجرد جندي في صفوفها على غرار كل المناضلين الوطنيين في الجزائر وبذلك يكون الرائد فانسون قد فشل في استدراج بن بولعيد وبالتالي فشل في مهمته.

الكلمات المفتاحية:

القانون الخاص للجزائر 1947 - المنظمة الخاصة - ثورة أول نوفمبر 1954 - مصطفى بن بولعيد - الحاكم العام جاك سوستال - فانسون مونتاي - سجن الكدية - قسنطينة - كريم بلقاسم - الجزائر - الأوراس - آريس - خنشلة - قفصة - تونس .

Summary:

The study deals with a major issue that touched one of the leaders of the November 1 revolution and its leader and the official of the first region Aures al-Nmamecha, who took over the task of purchasing weapons from the brotherly Libyan country to supply the revolution in its military struggle against the French occupation forces and the difficulty of the mission after moving through Tunisian territory was discovered by the French intelligence after it was stolen and then transferred to Tunis for interrogation, a task assigned to the French officer Vincent Monteil from an order of the then Jewish Governor General Jacques Sousttel, but this officer did not succeed in interrogating Ben Boulaid and it was difficult for him to be reduced to the prison of Koudia in Constantine and did not enable his interrogator to know the truth of the Algerian revolution, but assured him that he is just a soldier in its ranks like all the national militants in Algeria and thus officer Vincent failed to lure Ben Boulaid and thus failed in his mission.

Key words: special law of Algeria 1947, own Organization, Revolution of 1 Novembre 1954, Mustapha Ben Boulid, Governor General Jacques Soustal, vincent monteil, al kodia prisan, constantine, karim belkassem, aures islands, ariis, khenchela, gafsa, tunisia,

مقدمة:

أدى اندلاع الثورة الجزائرية التحريرية المباركة في أول نوفمبر 1954 إلى زعزعة استقرار فرنسا الاستعمارية وتهديد مصالحها في الجزائر وهو مؤشر على بداية دنو أجلها في الجزائر وهذا ما دفع برئيس الجمهورية الرابعة روني كوتي René Coty¹ من خلال رئيس حكومته بيارمانديس فرانس France pierre Mendés² إلى إعطاء الأوامر بالقضاء على الثورة بكل الوسائل الممكنة حتى لا يستفحل أمرها وكانت المسؤولية ملقاة على كاهل الحاكم العام آنذاك روجي ليونار Roger Léonard³ الذي سارع إلى تطبيق أوامر حكومة باريس وكان من أهمها حل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والاعتقال العشوائي لمناضليها دون استثناء⁴ كما عرفت مرحلة حكمه اضطرابات كبيرة هزت كيان فرنسا كانت وراءها تلك العمليات العسكرية النوعية التي قامت بها الثورة التحريرية⁵ التي أفقدت ساسة فرنسا صوابهم فجاءت تصريحاتهم بالتهديد والوعيد وقد جسدتها حكومة باريس بإصدار أمر حل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية واعتقال مناضليها عشوائيا ناهيك عن تحريك آلة إعلامها لتقزيم الثورة من جهة ومحاولة إضعاف معنويات مجاهديها من جهة أخرى⁶.

لقد فشل الحاكم العام للجزائر رغم الدعم المعنوي والعسكري الذي كان يتلقاه من حكومة باريس للقضاء على الثورة وهذا ما دفع به إلى العودة من حيث أتى لتضطر حكومة بيار مانديس فرانس بالإسراع إلى تعيين حاكم عام جديد على الجزائر هو السياسي اليهودي ابن سوسن المعروف في الوسط الفرنسي بجاك سوستال Jacques Soustelle⁷

مرت الجزائر على عهد هذا الحاكم بمرحلة خطيرة كاد صاحبها من خلال سياسته الجهنمية أن يقضي على الثورة ولعل من أوجهها سياسته القائمة على مشاريع الإصلاحات⁸ والتي اعتمد فيها أساسا على شخصيات مدنية وعسكرية⁹ كانت أدواته الفعالة في تجسيد مشاريعه منها لاماسور مدير المكتب المدني والعقيد كونستونس ومستشاريه التقنيان فافرو وإيدو والعقيد جاك جويلية مدير المكاتب العسكرية والجنرال بارلانج الذي كلف بالمكاتب العربية وباربي مساعد مدير المكتب المدني والسيدة جرمان تيون والمستعرب فانسون مونتاي Vincent Monteil¹⁰ هذا الأخير الذي اعتمد عليه كثيرا في محاولاته الرامية إلى إفراغ الثورة من محتواها الشعبي خاصة وأن هذا الأخير كان يتقن العربية إلى جانب اللهجات المحلية فمن هي هذه الشخصية ؟ وما هو دورها في محاولة التأثير على الشهيد مصطفى بن بولعيد¹¹ إثر اعتقاله في تونس ؟ وما هو مشروعه الذي قدمه للحاكم العام جاك سوستال من أجل توقيف عجلة الثورة إثر لقائه واستجوابه لمصطفى بن بولعيد ؟

تعود خلفيات هذا اللقاء إلى السفرية التي قام بها مصطفى بن بولعيد إلى ليبيا عن طريق الأراضي التونسية من أجل شراء الأسلحة¹² لتزويد الثورة عام 1955 لكون المجاهدين كانوا بأمر الحاجة إليها في ظل مواجهة غير متكافئة مع عدو له من الإمكانيات المادية والمعنوية ما يؤهله لحسم الموقف لصالحه .

بعد أن تأكد جاك سوستال بعد تعيينه رسميا حاكما عاما على الجزائر من إمكانيات الراحل فانسون مونتاي عرض عليه الالتحاق بطاقمه الإداري في الجزائر وكان ذلك في 15 فبراير من عام 1955¹³ وخلال هذه الفترة بالذات وصلت برقية مستعجلة ومهمة إلى جاك سوستال تفيد بالقاء القبض على زعيم الثورة المدعو مصطفى بن بولعيد في تونس ومما جاء فيها ما يلي ...: «إن مصطفى بن بولعيد الذي يظهر على

أنه لعب دورا رئيسيا في التحضير لانتفاضة الأوراس تم القبض عليه بالقرب من بن قردان بالأحواز التونسية ونقل تحت حراسة مشددة إلى تونس»¹⁴

قبل أن يتم تحويله إلى سجن الكدية بقسنطينة¹⁵ جاءت هذه الحادثة المفاجئة كفرصة للرائد مونتاي لم يكن ينتظرها لذلك طلب من مسئوله الأول الحاكم العام الترخيص له لمقابلة السيد مصطفى بن بلعيد واستجوابه في معتقله بالعاصمة التونسية تونس بعد أن فشلت الشرطة وجهاز الاستخبارات الفرنسية في استنطاقه وبالتالي لم تتمكن من معرفة الحقيقة الكاملة عن مهمة مصطفى بن بولعيد بتفاصيلها وكان تقريرها الذي وجه للحكومة العامة في الجزائر عن ظروف وملابسات الاعتقال والاستنطاق دون المستوى ولم يأت بالنتيجة المنتظرة .

ما أن وصل الرائد فانسون مونتاي إلى تونس حتى توجه إلى مركز اعتقال الشهيد مصطفى بن بولعيد وقبل لقائه اطلع على محضر الاستنطاق الذي قام به جهاز الاستخبارات والذي تضمن العديد من المعلومات التي استفاد منها ومما جاء في هذا المحضر ما يلي : « بن بولعيد هو صاحب مطحنة في منطقة لامبار ويقطن آريس كما أنه متزوج وأب لسبعة أطفال وينتمي إلى أسرة شريفة من الأوراس تم تجنيده في خنشلة كقناص Tirailleur Algériens جزائري وشارك في الحرب العالمية الثانية عام 1944 في جبهة إيطاليا وتحصل على رتبة رقيب Sergent مع شارة صليب الحرب والميدالية العسكرية بعدها تولى خط النقل ما بين آريس و باتنة إلا أن الإدارة كانت تخشى نشاطه الوطني لذلك سحبت منه رخصة النقل لتسلمها لأحد أعيان المنطقة كما كان بن بولعيد ضمن اللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وانتخب ممثلا عنها في المجلس الجزائري عام 1948 لكن انتخابه ألغي ، كما كان على صلة بأعضاء من الحزب الشيوعي الجزائري وعضو المنظمة الخاصة وشارك عام 1950 في إحدى العمليات العسكرية سجن على إثرها لعدة أشهر ولعب دورا في التحضير للانتفاضة في الأوراس في 1 نوفمبر 1954 وحتى أجهزة الاستخبارات لم تكن على علم بأنه هو قائد جبهة التحرير في المنطقة الأولى... كان بن بولعيد على استعداد للدخول إلى طرابلس ومنها إلى القاهرة لطلب الأسلحة من ممثلي الجبهة في الخارج وأن يمر عن طريق قفصة لكنه قام بتغيير دليله للدخول إلى ليبيا عبر الطريق الجنوبي وأن المعلومات الواردة من تونس والجزائر على حد سواء هي التي كانت وراء اكتشافه في الحدود وعند ألقاء القبض عليه ادعى أنه مواطن ليبي لكنه اعترف فيما بعد لمحافظ الشرطة وعضو جهاز الاستخبارات لونخ شومب Longchamp بهويته الجزائرية - ويضيف التقرير- عند إلقاء القبض عليه كان يحمل على ظهره حقيبة مملوءة بالأوراق والوثائق عليها رمز جيش التحرير الوطني ودفاتر خاصة أكدت أن أعضاء جبهة التحرير في الأوراس كان عددهم ثلاثمائة وتسع وخمسون عنصرا 359 (مجاهدا) مع نقص في الرجال والمال والسلاح والمعدات الخاصة بالاتصالات....»¹⁶

هذه المعلومات التي وردت في التقرير الخاص باستنطاق مصطفى بن بولعيد من طرف الاستخبارات الفرنسية أنكرها الشهيد جملة وتفصيلا في لقائه بالرائد فانسون مونتاي بتاريخ 16 فبراير 1955 وكان اللقاء في فيلا بضواحي العاصمة تونس تحت حماية رجال الاستخبارات الفرنسية وقد حاول بن بولعيد في هذا اللقاء الثنائي مع مونتاي التعطيم على هياكل جبهة وجيش التحرير وادعى أنه لم يحمل السلاح

بتاتا وأنه ليس القائد الفعلي إنما هو مساعد للقائد الأعلى المدعو سي مسعود¹⁷ ويشير التقرير النهائي كخلاصة للاستجوابين أن ين بولعيد حاول تغليب الرائد مونتاي ولم يعترف بكل التفاصيل على الرغم من أن مونتاي حاول بن بولعيد بالعربية واستعمل في حوار لهجة الشاوية، وأكد تقرير الشرطة أيضا أن الحوار بين الرجلين أخذ منحى آخر في المجال السياسي عكس المجال العسكري، حيث اتهم بن بولعيد السلطات الفرنسية بتزوير الانتخابات على عهد الحاكم العام السابق نايجلان Marcel Edmond Naegelen¹⁸ و¹⁸ كما عرض كل الأوضاع التي يعاني منها الجزائريون جراء سياسة فرنسا النفسية والاجتماعية والسياسية التي دفعت رجلا مثله والمئات إلى الثورة وطرح في نهاية محادثاته مع مونتاي الخطوط العريضة لحل سياسي منطقي ومقبول من طرف الجميع بإمكانه تحقيق السلم على الأرض الجزائرية التي يحبها الجميع، وقد تأكد الرائد مونتاي من خلال تقرير الاستنطاق من صدق نوايا مصطفى بن بولعيد خاصة العبارة التي قالها له : «... لا أطلب شيئا يخصني شخصا سيد القائد فحياتي لا قيمة لها، أنا مستعد للإمضاء على أي تصريح أعتز فيه أنني أقبل بقتلي رميا بالرصاص إذا كان موتي ينقذ الجزائر.....»¹⁹

Jene demander rien pour moi-même mon commandant ma vie ne compte pas: je suis prêt à signer un papier reconnaissant que j'accepte d'être fusillé si ma mort doit sauver l'Algérie

انتهى استجواب الرائد فانسون مونتاي مع الشهيد مصطفى بن بولعيد بالتقرير التالي :

1- من خلال اعترافاته ككثير ومن خلال الوثائق المحجوزة التي كانت بحوزته تبين أن الوضع العسكري في الأوراس أقل خطورة، وليس كما يتصورونه في الجزائر و باريس وأن العلاقات بين جبهة التحرير في الداخل ومؤيديها ومدعميها في الخارج شبه مقطوعة حتى لا نقول معدومة

2- بالنسبة للوضع السياسي فهو على العكس تماما من الوضع العسكري، إنه خطير جدا وسوف يتطور مع الوقت إن لم نسارع إلى اتخاذ إجراءات وقرارات فورية من أجل إنقاذ الحاضر وتحضير المستقبل.

3- لابد من بناء حوار مباشر ليس مع كل الشخصيات الممثلة للرأي العام للمسلمين فقط، إنما مع مختلف الوطنيين المسجونين منهم بن بولعيد وآخرون حتى يتمكن الفرنسيون والجزائريون على حد سواء من كيفية معالجة الوضع معا و بأسرع وقت، ولعل أول إجراء يفرض نفسه هو التطبيق الحرفي للقانون الخاص بالجزائر لعام 1947 والذي تمت عرقلة تطبيقه إلى اليوم.²⁰

لقد وجد الحاكم العام سوستال نفسه مضطرا لتسجيل الاقتراحات الواردة في تقرير الرائد فانسون مونتاي لأهميتها دون إبداء الرأي حولها وهذا ما دفع بالرائد مونتاي إلى تدوينها كتابيا وقدمها بشكل رسمي للحاكم العام بتاريخ 22 فبراير 1955 حيث احتفظ لنفسه بنسخة من اقتراحاته جاءت تحت عنوان: « من أجل حل سلمي للحركة الثورية في الأوراس »

“pour une solution pacifique du mouvement rebelle dans l'Aurès”

ألح الرائد مونتاي من خلال تقريره العام الذي رفعه للحاكم العام جاك سوستال بعد استنطاقه للشهيد مصطفى بن بولعيد على ضرورة منع استعمال القوة العسكرية المفرطة ضد الثوار خاصة خلال عمليات التمشيط كما أكد على أن ذلك له انعكاسات سلبية على مصالح فرنسا وبالتالي يجب تجنب هذا النوع من العمليات العسكرية لكونه يولد الكراهية لدى السكان ضد كل ما هو فرنسي ويخلق حقدا لا محدودا .

كحل لهذه المعضلة اقترح الرائد مونتاي إجراء لقاءات مباشرة مع الثوار المسجونين دون وساطة ومعرفة مطالبهم بالتحديد، ولتحقيق ذلك لايد من تسهيل كل الطرق من أجل محادثات مثمرة وبناءة ومقبولة على النمط التونسي، لكن رد الحاكم العام جاك سوستال حول فكرة لقاء دون وساطة مع المساجين الثوار مجاهدي أول نوفمبر جاء كالتالي : « نعم لرؤيتكم لكن أن تكون محادثات هلى النمط التونسي فهذا لا ، لأن الجزائر تختلف عن تونس ..»

رغم رد الحاكم العام السلبى على اقتراح الرائد مونتاي بقي هذا الأخير متمسكا باقتراحاته لأنه كان يرى فيها الحل المثل للأوضاع في الجزائر خاصة ما تعلق بقضية ضرورة الاتصال الشخصى بقيادة الثورة المسجونين ، وهذا ما قام به عندما زار منطقة القبائل بتاريخ 10 مارس 1955 التقى خلالها في مقر محافظة الشرطة لمدينة تيزي وزو بأحد نواب كريم بلقاسم وهو السيد علي زعموم الذي ألقى عليه القبض في 2 ديسمبر 1955 بعد هجومه على حافلة لحد عملاء فرنسا الأثرياء وهو السيد تامزالي، وقد اقترح عليه نفس الاقتراحات التي عرضها سابقا على الشهيد مصطفى بن بولعيد، وقد حرص مونتاي على الاستمرار في مشروعه القائم على الاتصال بقيادة الثورة وفتح حوار معهم لإيجاد حل للمأساة الجزائرية ، إلا أن الحاكم العام سوستال رد على مبادراته مرة أخرى بقوله : « سيدي القائد أعلم أن الجزائر ليست تونس...»²¹

حاول مونتاي جامدا فتح مجال المحادثات واسعا حول مصير الجزائر ليس فقط مع قادة الثورة بل حتى مع الطلبة، وهذا ما فعله بمناسبة تنظيم اليوم العالمي ضد الامبريالية والاستعمار في 21 فبراير حيث كانت له فرصة لقاء ممثلي طلبة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي كان نشاطه الطلابي مسموح به في باريس بشكل كبير وواسع، أما في الجزائر كان محظورا، وقد أكد الاتحاد على تضامنه مع الثورة دون قيد أو شرط²²، أما من جانب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فإن الرائد مونتاي كان على علاقة جيدة مع بعض قادتها في الجزائر، ولعل الدليل على ذلك هو الزيارة التي قام بها للشيخ الطيب العقبي في منزله بسانت أوجان بالعاصمة وكذلك علاقته مع كل من الشيخين أحمد توفيق المديني مدير جريدة البصائر ومحمد خير الدين، ولقاءاته المتكررة مع هؤلاء ارتكزت أساسا على نقطة مشتركة هي ضرورة العودة إلى قانون الجزائر الخاص لعام 1947، والتأكيد على حرية المعتقد الإسلامي وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة في الجزائر مثلما هو مطبق في فرنسا، ولا بد كذلك من الاعتراف باللغة العربية كلغة وطنية ثانية بعد الفرنسية، وأن تدرس على كل المستويات التعليمية الابتدائي والثانوي والعالي وهي - حسب رأي الرائد مونتاي - مطالب مشروعة²³ ، إلا أن الحاكم العام جاك سوستال رفضها جملة وتفصيلا على اعتبار أنها تمس باللائكية المطبقة

في فرنسا ولا تتماشى مع مبادئها العليا، وعلى هذا الأساس أمر مدير مكتبه الرائد مونتاي بالعمل على التقرب من حزب فرحات عباس بالدرجة الأولى والتنسيق مباشرة مع أحمد فرانسيس ومع بعض القادة من التيارين المصاليين والمركزيين، وفي هذا الصدد استقبل مونتاي المحامي وقواق عن التيار المصالي رئيس لجنة التضامن مع ضحايا القمع، وعن المركزيين استقبل كلا من حاج شرشالي والمستشار البلدي عبد الرحمن كيوان والأمين العام للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية السيد بن يوسف بن خدة الذي كان قد أُلقي عليه القبض خلال شهر نوفمبر 1954،²⁴ كما قام لنفس الغرض بزيارة لسجن بباروس قصد لقاء بعض القادة المسجونين، لكن مساعيه الحثيثة وجدت رفضاً قاطعاً من الحاكم العام قصد إفشال مشروعه الذي لا يتماشى ومصطلح الجزائر الفرنسية مؤكداً له أن هذه اللقاءات ليس ضرورية ولا جدوى منها وبالتالي تبقى مجرد لقاءات فقط وليست محادثات.²⁵

لم يكتف الرائد مونتاي بلقاء بعض قادة الحركة الوطنية بكل أطرافها والتحدث إليهم، إنما سعى إلى نقل انشغالاته إلى الوسط الشعبي مستعينا في ذلك بالمصلحة الاجتماعية جرمان تيون التي التحقت بالطاقم الحكومي للحاكم العام جاك سوستال خلال شهر مارس 1955 حيث عملت على وضع قانون خاص بالمراكز الاجتماعية، وقد عمل الاثنان معا لينظم إليهم القس جون سكوطو وكانت الشريحة المستهدفة من الجزائريين لهذا العمل هي سكان الأحياء القصديرية منها حي حسين داي الذي كان الأوروبيون يطلقون عليه اسم بيراردي، أما المسلمون الجزائريون كانوا يطلقون عليه حي بوبصيلة، لكن تقارير الشرطة السرية التابعة لجهاز الاستخبارات أكدت أن هذه الأحياء الشعبية أصبحت ملجأً للثوار والمجاهدين وهذا ما أشعل النار في بيت الحاكم العام سوستال بين يساره ممثلاً في كل من فانسون مونتاي وجرمان تيون وجاهك جويلية من جهة ويمينه الذي يتزعمه نائب المدير السابق للاستعلامات العامة هنري بول أيدو المكلف بمهمة للشئون السياسية والعضو السابق في المكتب المركزي للاستعلامات والعمل وقد عمل فيه خلال الحرب العالمية الثانية تحت أوامر جاك سوستال وأشياري الذي كان نائب رئيس دائرة قائمة.²⁶

لقد كانت آخر محاولة من طرف الرائد فانسون مونتاي لإقناع الحاكم العام جاك سوستال بمشروعه المتضمن فتح قنوات حوار مع القادة الجزائريين بتاريخ 28 مارس 1955 عندما وجه دعوة لبعض الشخصيات الجزائرية البارزة للقاء الحاكم العام جاك سوستال في قصر الصيف ومنهم :

- عن الاتحاد الديمقراطي للبان الجزائري : أحمد فرانسيس

- عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: الشيخ محمد خير الدين

- عن التيار المركزي لحركة الانتصار: حاج شرشالي

- عن التيار المصالي لحركة الانتصار: المحامي وقواق .

ومع ذلك بقي جاك سوستال متحفظاً على هذه المبادرة وأبقى على فكرة الفصل بين اللقاءات والمفاوضات وسعى إلى إقناع الحضور بأن قانون حالة الطوارئ الذي سوف يدخل حيز التنفيذ لن يمنع

الحوار مع المسلمين .وبذلك فشل مشروع فانسون مونتاني الذي كان عارضه الحاكم العام سوستال ومن ورائه الأقدام السوداء وبعض جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر، والقائم على الحوار وليس المفاوضات وهذا يعني الإبقاء على الجزائر كإقليم فرنسي وجزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي²⁷.

الهوامش:

1- قامت الجمهورية الرابعة على أنقاض الجمهورية الثالثة دامت مرحلتها من 27 أكتوبر 1946 إلى غاية 4 أكتوبر 1958 عرفت مرحلتان الأولى برئاسة فانسون أوريول Vincent Auriol من 27 أكتوبر 1946 إلى 16 جانفي 1954 أما المرحلة الثانية كانت برئاسة روني كوتي René Coty من 16 جانفي 1954 إلى نهاية آخر حكومة برئاسة شارل دوغول في 8 جانفي 1958 .

أنظر بالتفصيل:

Bernard Lachaise : résistance et politique sous la 4ème république, pub paris 2004 pp 156-165

Voir aussi ; Jenny Raflik : la république moderne la 4ème république 1946-1958 éditions seuil Paris 2018, pp158 - 189

2- بيار مانديس فرانس pierre mendés France : من مواليد 11 جانفي بباريس وتوفي في 18 أكتوبر 1982 رجل دولة فرنسي التحق بالمقاومة الفرنسية ضد الألمان تولى منصب وزير الاقتصاد على عهد حكومة المنفى برئاسة الجنرال شارل ديغول ليعينه فيما بعد رئيس الجمهورية الرابعة روني كوتي رئيسا للحكومة الفرنسية في جوان 1954 ووزيرا للشئون الخارجية , كان وراء عقد السلم في الهند الصينية وتحضير استقلال كل من تونس والمغرب الأقصى دام حكمه رئيسا للحكومة الفرنسية ما بين 18 جوان 1954 و 5 فيفري 1955 , أنظر بالتفصيل :

Eric Roussel : pierre Mendés France ; éditions Gallimard, paris 2007, pp88 - 89 . Voir aussi Françoise Chapron : pierre Mendés France , la république en action , éditions infimes , paris 2016, p180.

3- روجي ليونار Roger Léonard : هو ليونار جوزيف إيتيان روجي من مواليد 27 أفريل 1898 بمدينة بوردو الفرنسية Bordeaux وافته المنية بتاريخ 17 جوان 1987 بباريس , موظف سلمي فرنسي شارك في الحرب العالمية الثانية ضد الألمان تولى رئاسة مجلس المحاسبة بعد تخليه عن منصبه كحاكم عام للجزائر الذي تولاه ما بين 21 أفريل 1951 و 26 جانفي 1955, أنظر بالتفصيل

Archives Nationales, Léonard Joseph Etienne Roger, Dictionnaire biographique des préfets (septembre 1870-mai 1982) p1.

4- حول حل حركة الانتصار من الحريات الديمقراطية من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية , عد إلى الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية الصادرة يوم الأحد 7 نوفمبر 1954 , العدد رقم 261 , السنة 94

Journal Officiel de la République Française ; Décret du 5 novembre 1954

5- حول العمليات العسكرية النوعية الأولى التي قامت بها ثورة أول نوفمبر 1954 هناك إجماع حولها سواء الشهادات أو المصادر والمراجع الأساسية وكان أول من نشرها المجاهد سالم بوبكر من الولاية الأولى التاريخية وهي الوثيقة التي اعتمدها وزارة المجاهدين .

6- هناك العديد من الباحثين الأكاديميين المتخصصين الذين كتبوا في الموضوع كما أنتجت فيها العديد من الرسائل الجامعية و من الذين أسهموا في الموضوع , أحمد حمدي بكتابه : الثورة الجزائرية

والإعلام ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين، الجزائر 1995، ص ص 46 - 58 . و انظر أيضا زبير سيف الإسلام : مواقف الصحافة الفرنسية غداة اندلاع الثورة المسلحة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1988، ص ص 63 - 110 .

7- هجاك سوستال (بن سوسن) Jacques Soustelle من مواليد 3 فيفري 1912 بمدينة مونت بولي الفرنسية توفي في 6 أوت 1990، عين حاكما عاما على الجزائر في 1 فيفري 1955 بقي في منصبه إلى غاية 30 جانفي 1956، له عدة مؤلفات عن الجزائر ما بين 1954 - 1962 حاول تطبيق مشاريع إصلاحية طبعت سياسته في الجزائر، عدد بالتفصيل إلى :

Alain Herbert : Jacques Soustelle l'homme de l'intégration ; éditions l'Harmattan .paris 2015 Pp 27-29.

Voir aussi Jacqueline de Durant - Forest « Jacques Soustelle (1912-1990)» , in journalMemoriam Tome 76, société des Américanistes, paris 1990, pp 229-235.

8- عرف الحاكم العام للجزائر اليهودي جاك سوستال بمشاريحه الإصلاحية المزعومة يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- مشروع الإدماج الأول 23 فيفري 1955 .

- قانون حالة الطوارئ 3 أفريل 1955.

- مشروع الإدماج الثاني سبتمبر 1955 .

- المصالح الإدارية المتخصصة 26 «SAS» أكتوبر 1955. أنظر بالتفصيل :

Nicolas D'Andoque : 1955 -1962 guerre et paix en Algérie , société de production littéraire Paris 1977, pp33-216 .

9- منها لamasور مدير المكتب المدني والعقيد كونستونس ومستشاريه التقنيان فافرو وإيدو والعقيد جاك جويلية مدير المكاتب العسكرية والجنرال بارلانج الذي كلف بالمكاتب العربية و باري مساعد مدير المكتب المدني والسيدة جرمان تيون والمستعرب فانسون مونتاي Vincent Monteil

10- فانسون مونتاي منصور Mansour Vincent Monteil من مواليد 7 ماي 1913 ولفته المنية في 27 فيفري 2005 بباريس، مستشرق ومستعرب في نفس الوقت تولى عدة مهام في بعض الدول العربية منها المغرب الأقصى في عام 1935 و تونس عام 1943 ثم ملاحظا عسكريا في فلسطين عام 1948 وبعدها ملحقا عسكريا في إيران ما بين 1950 - 1952، شارك في حرب الفيتنام 1953 - 1954 ليعود إلى تونس عام 1954 شارك في صياغة بنود اتفاقية الاستقلال، كان من دعاة فتح الحوار مع قادة الثورة عندما كان ضمن طاقم الحاكم العام سوستال له عدة مؤلفات للمزيد من التفاصيل حول هذه الشخصية أنظر :

Jean-Louis Triaud : Vincent Monteil Dictionnaire des Orientalistes de langue française , éditions l'Harmattan ,paris 2008, pp 697 - 699

11- مصطفى بن بولعيد من مواليد 5 فيفري 1917 بآريس، استشهد في 22 مارس 1956 أحد أبطال الثورة الجزائرية ومن أوائل مفجريها، تولى قيادة المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) مع اندلاع الثورة التحريرية، كما سبق وأن كان مناضلا في صفوف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ثم عضوا في المنظمة الخاصة.

12- قضية شراء الأسلحة تعود أساسا إلى حادثة السطو على بريد وهران من طرف أعضاء المنظمة الخاصة خلال شهر أفريل من عام 1948 وكان من بين المشاركين السادة أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد وامحمد يوسف واسطمبولي وبختي غيش وآخرون، كان الهدف هو شراء الأسلحة تحضيريا للعمل المسلح وقد نقلت الأموال إلى السيد مصطفى بن بولعيد بآريس وهي التي كانت سوف تتسبب في اعتقاله في بن قردان التونسية لاحقا 13. - كان فانسون مونتاي في نفس الرحلة التي كان على متنها الحاكم العام الجديد للجزائر جاك سوستال وكان ذلك في 15 فيفري 1955 ليلتحق رسميا بمهمته التي

أوكلت إليه من طرف الحاكم العام للجزائر للمزيد من التفاصيل عد إلى :

Jean Pierre Lentin : « Alger, Colombes et éperviers » ; in Historia magazine ,le 13 octobre 1971p 108

14- حول محتوى البرقية الخاصة باستنطاق مصطفى بن بولعيد أنظر :

Ibid,p108

15- أثارت قضية تحويل البطل مصطفى بن بولعيد من تونس إلى سجن الكدية بقسنطينة وهروبه منه جدلا كبيرا وبالتالي حيثيات القضية تعود أساسا إلى مغادرته الأوراس من أجل الحصول على الأسلحة بعد اتصاله بقيادة الثورة في القاهرة حيث وصل إلى مدينة أريديف التونسية ومنها إلى قفصة جنوبا ثم بن قردان في محاولة منه الوصول إلى ليبيا ومنها إلى القاهرة لكن أجهزة الاستخبارات الفرنسية في تونس تمكنت من القبض عليه في 11 فيفري 1955 وفي 3 مارس من نفس السنة حوكم بالمحكمة العسكرية وكان الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ليتم نقله مباشرة إلى قسنطينة وحكمت عليه المحكمة العسكرية في 21 جوان 1955 بالإعدام لينقل إلى سجن الكدية الرهيب لكنه تمكن مع بعض رفاقه السجناء من الهروب منهم الطاهر زبيري و أحمد بوشمال وحمادي كرومة وحسين عريف وآخرون ليعود إلى قيادة الثورة في منطقته إلى غاية استشهاده.

16- حول محضر استنطاق مصطفى بن بولعيد من طرف جهاز الاستخبارات أنظر.

Lentin,opcit,p109

17- المقصود بسي مسعود الذي ذكر في محضر استنطاق بن بولعيد هو رئيس المنظمة الخاصة 1949 - 1930 أحمد بن بلة وهو اسمه النضالي في المنظمة آنذاك.

18- مارسيل إيدموند نايجلان Marcel Edmond Naegelen من مواليد 17 جانفي 1892 بمنطقة بلفور وافته المنية في 15 أفريل 1978 ,رجل سياسي فرنسي ينتمي لليسار الاشتراكي الفرنسي تولى عدة مناصب مهمة منها حاكما عاما على الجزائر ما بين 1948 - 1951 كان وراء فضيحة تزوير الانتخابات التي أشرف عليها من أجل عرقلة الحركة الوطنية والتي جرت عام 1948 له عدة مؤلفات . للمزيد من التفاصيل حول هذه الشخصية أنظر:

Bernard Droz : Naegelen Marcel Edmond 1892 -1978 Algérie et la France ; éditions Robert Laffont Paris 2009 ,pp62-66 Jean Mitron : Dictionnaire bibliographique du mouvement ouvrier français ,éditions de l'atelier Cederon ;paris 1997 .

19-Lentin , op.cit. ; p110.

20-Ibid , op.cit. ; p111.

21-Ibid. ; p p111-112.

22- يؤكد عمار هلال في كتابه نشاط الطلبة الجزائريين إبان الثورة أن هناك اجتماع تخضيري عقدته جمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا في باريس العاصمة الفرنسية ما بين 4 و 7 أفريل 1955 في حين يؤكد لونتان في كتابه السابق الذكر صفحة 111 أن الاجتماع كان حول مناهضة الاستعمار والامبريالية. عمار هلال : نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط 4، دار هومة، الجزائر 2011 ص 24،

23-Lentin , op.cit. ; p111.

24-Ibid. ; p114.

25-Ibid;p115.

26-Ibid.

27-Ibid.